

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار
المحلي للمملكة العربية السعودية

المدرس محمد عبد اللطيف خطاب
الجامعة التكنولوجية

المستخلص

تعيش اقتصاديات العالم حاليه من التنافس والسباق حول تقديم اهم المزايا التي تتوافر لها وذلك لغرض اقناع المستثمرين بانها البلد الافضل لقيام الاستثمار فيه , حيث تلعب الحكومات دورا كبيرا في تمكين الاقتصاد من جذب التدفقات الاستثماريه كما ان من الواجه الهامه لدور الحكومات في هذا المجال هو توفير البيئه الاقتصاديه الكلية المستقره وكذلك تهيئة البيئه التشريعيه والقانونية المشجعه والمحفزه للاستثمار الاجنبي بالشكل الذي يخدم مصالح الاقتصاد الوطني . ومن المعروف ان الدول العربيه بذلت جهودا كبيره ولاسيما منذ منتصف العقد الماضي لاصلاح الاختلالات الهيكلية المرتبطه بالتعاملات الخارجيه والعمل على وضع سياسة اقتصاديه مستقره وسن التشريعات والاحكام المحفزه والجاذبه للاستثمار وتوفير بيئه تحتية ملائمه للنشاط الاستثماري وجاءت المملكه العربيه السعوديه في المرتبه الاولى عربيا والعشرين عالميا في قائمه الدول المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر حسب تقرير الامم المتحده للتجاره والتنمية / الاونكتاد وعزا التقرير تربع السعوديه على الترتيب الاول عربيا في استقطاب الاستثمارات الاجنبيه المباشره الى عدة اسباب من اهمها تطور تشريعات حمايه الاستثمارات الاجنبيه واجراءات تشجيع وجذب وتخفيف القيود على دخولها الى السوق المحلي خاصه في قطاعات البنوك والعقارات والاتصالات ووضح التقرير ان عمليات الخصخصة في السعوديه التي شملت العديد من القطاعات ساهمت كذلك في تدفق الاستثمار الاجنبي لاسيما في قطاعات مثل الطيران والتي ساهمت هي الاخرى في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبيه المباشره فضلا عن استمرار النمو الاقتصادي القوي وتحسن مناخ الاستثمار داخل المملكه العربيه السعوديه .

Abstract

Living economies of the world state of competition and racing around to provide the most important features that are available with and for the purpose of persuading investors as the best country to do invest in where governments play a major role in enabling the economy to attract investment flows as that of faceted important role of governments in this area is to provide economic environment College stable and also create an environment in legislative and legal encouraging and stimulating foreign investment in the form that serves the interests of the national economy, it is known that the Arab countries made great especially since the middle of last decade to repair associated with foreign transactions structural imbalances and work on a stable economic policy, legislation and judgments motivational and attractive for investment and provide an environment appropriate infrastructure for investment activity came Saudi Arabia ranked first in the Arab world-first globally in the list of recipients of foreign direct investment by the United Nations Conference on Trade and Development / UNCTAD report attributed the report sat Saudi Arabia on the first ranking Arab in attracting foreign direct investment to several causes of the most important evolution protection legislation foreign investment and measures to encourage and attract and easing restrictions on entry into the private banks, real estate and telecommunications sectors and the report said the local market that privatization operations in Saudi Arabia, which included many sectors also contributed to the flow of foreign investment, especially in sectors such as aviation, which contributed to the other to attract more investment foreign direct as well as continued strong economic growth and improve the investment climate in Saudi Arabia

المقدمة

يعد الاستثمار الاداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية , سواء في اقتصاديات الدول النامية او المتقدمة لذلك تعتبر زيادة الاستثمار ورفع كفاءته احدى الاسس العامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعه من النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الانتاج , ومن ثم التقليل من الاعتماد على الاستيرادات وتحسين الميزان التجاري لذلك فان الاهتمام بالاستثمار وازالة معوقاته سيؤدي بالضرورة الى تضيق الفجوة بين الاستهلاك والانتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة والى اقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة وزيادة قدرتها الذاتية.

وقد واجهت العديد من البلدان النامية ومنها العربية صعوبات في الحصول على رؤوس اموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية , فاغلب هذه البلدان تنسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي وانخفاض معدلات النمو للناتج القومي مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك ادى الى تدني مستويات الاستثمار ومن ثم تضاعفت معدلات نمو رؤوس الاموال وتراكمت وتراجعت معدلات نمو الدخل والانتاج ومن ثم اصبحت تدور في حلقة مفرغه سببها قصور في حجم الادخارات المحلية والعجز في ميزان المدفوعات , وقلة الاحتياطات النقدية من العملات الصعبة فضلا الى الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان العربية ومنها المملكة العربية السعودية .

لذا اكتسب جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص اهمية في كونه مصدرا لتمويل التنمية ومصدرا للتكنولوجيا الحديثه والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية من خلال الانتاج العالمي ازاء التطورات المعاصرة في عولمة الانتاج والاندماج في الاقتصاد العالمي لذلك حاول البحث التعريف على مضامين الاستثمار الاجنبي المباشر والنظريات المفسرة له , ومصادر التمويل واتجاهات الاستثمار دوليا " وأقليميا" وتقدير وتحليل النتائج لعينة الدراسة .

مشكلة البحث :-

ان اقتصاد المملكة العربية السعودية يعاني من اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية لاسيما في توجيه الانفاق الاستثماري المحلي وكفاءة الاستثمارات ونقص التمويل الداخلي , وزيادة الاستهلاك , وضعف البنية التحتية مع الاخذ بصفات النظام الدولي الجديدة مما دفعها الى الاتجاه نحو التمويل الخارجي بشكل استثمارات اجنبية مباشرة تقودها الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى الى استغلال الموارد وتحجيم دور الدولة والتنمية الاقتصادية

هدف البحث :-

يهدف البحث الى التعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر وطبيعته واهم النظريات المفسرة له , ودوره في البنية الاقتصادية العربية سيما في المملكة العربية السعودية وقياس وتحليل اثره في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعينة الدراسة باستخدام الدوال الخطية واللوغارتمية وبناء نماذج قياسية باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وتقدير واختبار النتائج مسترشدا بمعطيات البرنامج الاحصائي (spss) .

فرضية البحث :-

ان معظم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى المملكة العربية السعودية خلال المدة (1992 - 2009) قليلة وغير قادرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية فضلا عن كونها محكومة بأفكار واليات النظام الدولي الجديد وقسمت الفرضية الى

الفرضية الاولى :عدم وجود اثر معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية : وجود اثرمعنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية .

اسلوب البحث :-

وصولا لهدف البحث والتحقق من الفرضية فقد حاول الباحث استخدام اسلوب التحليل العلمي لظاهرة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لبلدان عربية مختارة , واسلوب التحليل الكمي عن طريق دراسة قياسية لبعض المؤشرات الاقتصادية لبيان اثر الاستثمار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة الدراسة المملكة العربية السعودية أنموذجا" .

عينة البحث :-

اختر الباحث المملكة العربية السعودية (أنموذجا") للدراسة وذلك لان هذا البلد من اكثر البلدان العربية جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر خلال مدة الدراسة (1992 - 2009) من خلال دراسة الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في المتغيرات الاقتصادية , وكيف ان تلك المتغيرات كان لها تاثير سلبي او ايجابي من خلال بيان المتغيرات الكلية لاقتصاد المملكة العربية السعودية والدور الذي لعبه الاستثمار الاجنبي في البنية الاقتصادية.

هيكلية البحث :-

بغية التحقق من الفرضية والوصول الى الهدف قسم البحث الى أربعة مباحث خصص المبحث الاول لمضامين الاستثمار الاجنبي المباشر , والمبحث الثاني فقد تناول النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر , بينما خصص المبحث الثالث لمصادرتمويل واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر دوليا واقليميا , اما فيما يخص المبحث الرابع تناول تقدير وتحليل النتائج لنماذج عينة البحث .

المبحث الاول - مضامين الاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً:- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي احد ركائز النمو الاقتصادي والاداة الفعالة للتنمية الاقتصادية كونه ذواهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي كما ويعد احد العوامل المحدودة للطاقات الانتاجية حيث لا يوجد انتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الانتاج الا بزيادة الاستثمار الذي يعتبر خالفاً ومحفزاً للنشاطات الاقتصادية سيما في القطاعات السلعية ومحافظاً ومحفزاً للطاقات الانتاجية القائمة وعلية سيتم استعراض مجموعه من المفاهيم وكالاتي:

ظهر مصطلح الاستثمار الاجنبي المباشر (fdi) في كتابات (Herbert feis) عام 1930 لأول مرة , حيث اشار الى انه يمثل كل الاستثمارات الاجنبية التي لاتؤثر على اسواق الاوراق المالية 0 وبعد ذلك بخمسة عقود ظهر الاستثمار الاجنبي غير المباشر (FPI) (Mathewsinon) وعند ذلك اخذ الاستثمار الاجنبي يصنف الى هذين الصنفين مباشر ومحفظي.

والاستثمار المحفظي يتضمن السندات الحكومية والقروض المصرفية طويلة الاجل واموال الملكية (الاسهم) بينما الاستثمار الاجنبي المباشر فهو القائم على الاستثمار في الموجودات الثابتة¹

وهناك فرق بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي اذ يعرف الاستثمار المحلي بانه الاستثمار الذي يقوم بادارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات سواء عن طريق القطاع العام او الخاص²

اما الاستثمار الاجنبي فقد عبر عنه (برتان) بانه الاستثمار الناشئ عبر الحدود , نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية , وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات³

ثانياً :- البدايات الاولى للاستثمار الاجنبي المباشر

مر الاستثمار الاجنبي المباشر بمراحل عديدة ابتداء من عام 1764 حيث المشروعات الصغيرة الحرفية وهي عبارة عن ورش عمل صغيرة قام التجار بتكوينها لتتطور وتصبح بعد ذلك صناعات كبيرة ونشأت معها المدن الصناعية التي نشأت معها الحماية الصناعية ومثال ذلك (شركة سنجر) للخياطة وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم استثمارات الشركات الى أوروبا الغربية .

لقد كان توجه هذه الشركات للاستثمار دولياً أذ نجد أن حصة كل من أوروبا الغربية وكندا من الاستثمارات ارتفعت من 45% الى 60% من مجمل الاستثمارات للمدة ما بين 1950 - 1968 ، بالمقابل نرى أغلبها على القطاع الصناعي حيث بلغت حصته نحو 32% من مجموع الاستثمارات لعام 1950 ليصل بعد ذلك الى 41% عام 1986.⁴

¹ الضوابط التسهيلات مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثانية ، العدد 4 اقليم كردستان العراق ، 2003 ، ص1
² سرمد كوكب جميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل ، ص 245- 24

³ جيل برتان ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، بيروت ، الطبعة الثانية 1982/ص15
⁴ علي ظاهر الطفيلي ، السيارسة الاقتصادية الدولية : وظائفها ومنظماتها ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى 1987 ، ص35

تركزت الاستثمارات الاجنبية في بلدان دون أخرى . أذ نرى أن الاستثمارات الامريكية اتجهت نحو أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا ، اما الاستثمارات البريطانية فقد توجهت نحو دول الكومنولث واتجهت الاستثمارات الفرنسية لتعمل عملها نحو الشعوب الناطقة بالفرنسية ، كل هذه الاستثمارات تركزت على انتاج وتصدير المواد الخام (البترول والمعادن والزراعة) إذ استحوذ البترول على ما نسبته 41% عام 1961 من مجموع الاستثمارات الامريكية المباشرة في الدول النامية وعلى ما نسبته 52.2% من مجموع الاستثمارات الفرنسية¹

وبالرغم من انخفاض معدلات النمو التي سادت العالم خلال عقد السبعينيات ارتفع الاستثمار المتدفق الى اقتصاديات السوق بمتوسط معدل سنوي إذ بلغ ما يقارب 17% والدول النامية 18% ثم تراجع منتصف عام (1975 - 1977) بسبب الازمة النفطية لتبلغ فترة ازدهارها نهاية عام (1979) على التدفقات من (21.1) مليار دولار الى (53.2) مليار عام 1981 على المستوى العالمي 0 إذ كان توزيع هذه الاستثمارات في فترة السبعينيات تتركز في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء². بينما عقد الثمانينيات أخذ سمة الانتقالية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي ، انعكست على حركة رؤوس الاموال الدولية وبسبب الفوائض المالية التي تبحث عن التوظيف خارج حدودها اتخذت (32%) من اجمالي تلك التدفقات موزعة بشكل غير متكافئ وتحديداً عام 1981³

ولم تحصل البلدان النامية خلال المدة (1986 - 1990) إلا على نسبة ضئيلة جداً من مجموع التدفقات إذ بلغ مجموع أجمالي الاستثمارات العالمية حوالي (132) مليار دولار ، كانت حصة البلدان النامية (21.6) مليار دولار أي ما يقارب نسبته (16.4%) من المجموع الكلي كان نصيب الدول المتقدمة حوالي (110.4) مليار دولار أي ما نسبته (83.6%)

وفي عقد التسعينيات حصل تطور كبير حيث تضاعف بها حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية ثلاث مراتب بلغت ما يزيد على (58) مليار دولار وهو أعلى مستوى بلغته هذه الدول منذ أزمة المديونية في الثمانينيات جاء نتيجة حتمية لسعي الشركات متعددة الجنسية وارتفاع مستوى الدخل وثورة التكنولوجيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول النامية⁴

بدأ الاستثمار بالتوجه نحو قطاع الخدمات بدلاً من التصنيع الذي حصل على ما نسبته (75%) من إجمالي التدفقات الواردة لعام 1990 وكنتيجة للإصلاحات التي قامت بها البلدان النامية ارتفعت هذه الاستثمارات لتصل إلى (148.9) مليار دولار عام 1997 لترتفع بعدها بفعل عمليات الازدواج والحيازة عبر الحدود التي مارستها تلك الشركات المتعددة الجنسية إلى (800) مليار دولار أي زيادة قدرها (16%) للعام 1999 عن سابقتها في العام 1997 ، استقطبت البلدان المتقدمة وحدها (636) مليار دولار عام 1999 أي ما يقارب 4/3 إجمالي التدفقات المالية⁵

¹ الادريسي ، امين محمد سعيد ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق الحقائق ، الضوابط التسهيلات مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثانية ، العدد 4 اقليم كردستان العراق ، 2003 ، ص1

² سرمد كوكب جميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل ، ص 245-24

³ جيل برتان ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، بيروت ، الطبعة الثانية 1982/ص15

⁴ علي ظاهر الطفيلي ، السيارسة الاقتصادية الدولية : وظائفها ومنظمتها ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى 1987 ، ص35

⁵ صلاح وزان ، التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي ، وزارة الثقافة والارشاد القومية ، دمشق 1973 ، ص182-83 .

ومع بداية الألفية الجديدة بقيت البلدان المتقدمة في الصدارة من حيث تلقيها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن حيث مساهمتها في التدفقات الداخلة والخارجة ، إلا أنها انخفضت عام 2001 لأسباب كان أهمها التداعيات وأحداث (11 أيلول 2001) إذ تراجعت معدلات النمو الاقتصادي واستمر بالتراجع ليشمل عامي 2002 ، 2003 وتراجع الأسواق العالمية والحرب على العراق ثم تحسن طفيف طرا عام 2004 ومع زيادة التدفقات للبلدان النامية والتي ترجع الى عوامل أهمها (اعتماد طرق جديده لتحسين قدرتها التنافسية وامتمثله في توسيع اعمالها في الاسواق سريعة النمو كذلك الحصول على وفرات الحجم للانتاج .

المبحث الثاني

النظريات المفسرة لعوامل ومحددات جذب الاستثمار الاجنبي

أولاً :- النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

اختلفت الاراء في تحديد الاسباب التي دفعت الشركات المتعددة الجنسيات في التوجه نحو النشاط الخارجي ، رغم ان هذا النشاط يواجه مخاطر عده ، الان معظم المدارس الاقتصادية تؤكد على ان عملية الانتاج كانت وليده المشروع الراسمالي ونتيجة الضغوط التي ينبغي البحث عنها في المحيط الاقتصادي القومي والعالمي والتي يعمل البحث في اطارها ¹ هناك نظريات مفسره لهذا الاستثمار ومنها :

1- النظرية الكلاسيكية الحديثة ل (أولين) 1933

وقد اعتمدت هذه النظرية المفاهيم الماليه اذ ترى ان لجوء الشركات المتعددة الجنسية الى الاستثمار خارج دولها يمثل في الحقيقه سعيًا للحصول على عائد اعلى من استثمار راس المال اذ ان الاسواق الماليه في مختلف الدول منعزله عن بعضها البعض اضافة الى تواضع مستوى تطورها ولاسيما في الدول الناميه ومنها المملكه العربيه السعوديه .

2- نظرية الميزه الاحتكاريه قدمها (هايمر) 1960

هذه النظرية تعد رغبة الشركات المتعددة الجنسية للسيطره على الاسواق الخارجيه هي المحفز الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر بسبب توفر ميزات خاصه للشركات المتعددة الجنسيه لا تتوفر للشركات المحليه في الدول المضيفه مثل فجوة المعلومات ، العلامه التجاريه ، انخفاض تكلفه الوحده المنتجه بسبب نمط الانتاج الواسع هذه الميزات تمكنها من المنافسه للحصول على عائد اعلى .

3- نظرية عدم التوازن ل (مون ورويل) 1993

هذه النظرية تفسر قيام الشركات عبر الوطنيه بالاستثمار الاجنبي المباشر في خارج حدود دولتها الام ، بعوامل اخرى تعود الى ميزات الملكيه مثال ذلك صعوبة الوصول الى المواد الاوليه ، ارتفاع تكاليف العمل الماهر في الدوله الام الامر الذي يدفع هذه الشركات الى البحث عن مجالات استثمار خارجيه للتعويض عن خسائرها واعادة التوازن لهذه العوامل . لقد قدمت هذه النظريات تفسيرات جزئيه غير متكامله للقيام بالاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيه اذ ان تحليلها ارتبط في انشطه استثماريه معينه قد يكشف الواقع

¹ حسام عيسى ، الشركات المتعددة القوميات ، ص 27

العملي عن تطبيقات مخالفه لما اتت به تلك النظريات . هذا وهناك رؤيه اخرى لنظريات تفسر الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل اعتمد الربط بين هذا الاستثمار وظاهرة العولمه . اذ انه من الممكن وصف النصف الثاني من عقد الثمانينات للقرن العشرين بانه (عصر العولمه) اذ حققت التجاره العالميه ارتفاعا يعادل ضعف ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي (G D P) اظافه الى تحرير العديد من الاسواق العالميه في العديد من الدول في الوقت الذي حقق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نمو متزايدا من الناتج العالمي والتجاره العالميه ¹ . لقد كان من نتائج ظاهرة العولمه تقارب ان لم يكن جمع اجزاء الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة سرعة تفاعل وتأثيرات الاجزاء مع بعضها . كذلك افرزت العولمه مزيد من التكامل الاقتصادي في الانشطه الاقتصادية عبر الحدود وقد فسر قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بحسب هذا الطرح بالنظريات الاتيه ²:

1-نظرية الربحيه (Profitability Theory)

هذه النظرية تشير الى ان هدف الشركه هو تعظيم عائد حملة الاسهم اذ ان الشركه تباشر بالاستثمار الذي من الممكن ان يحقق عائدا مرتقعا في دوله اجنبيه ولا يمكن تحقيق هذا العائد في الدوله الام وان الشركه لكي تتمكن من تعظيم عائد استثمارها لابد لها ان تكون مالكة لمعرفه فنيه متفوقه والتي لا يمتلكها المنظمون المحليون في الدوله المضيفه لهذا الاستثمار ، وهذه المعرفه قد تتضمن مهارات في فن الاداره والتسويق وفي التكنولوجيا وفي البحث والتطوير والقدرة على زيادة الحجم الكبيره لرأس المال .

2-نظرية تنوع المواقع (Diversification Theory)

وهذه النظرية تركز على تقليل المخاطره وتدنيته (Minimization Risk) التي قد يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر اذ ان هذا الاستثمار يركز على المفاضله في اختيار الدول المضيفه مع التركيز على المحددات التي تدفع الشركات الاجنبية للمفاضله بين فرص الاستثمار في الدول المختلفه عن طريق المناخ الاستثماري واجراءات الحماية .

3-نظرية النمو (Growth Theory)

هذه النظرية تعتمد فرضية ان الشركات تسعى الى النمو مع نمو الاسواق . وهو ما اصطلح على تسميته بالرغبه الاداريه في النمو ، او اعتبارات المحافظه على الموقع التنافسي من حيث نسبة المبيعات وحصتها في السوق ³.

4-نظرية ارباح المغامر (Gamblers Earning Theory)

وهذه النظرية ترى ان الشركه ما ان تباشر بالاستثمار الخارجي فان توسعات اخرى ستحصل في العمليات الاستثماريه الاجنبيه يتم تمويلها من ارباح هذا الاستثمار الاولي ، وان الشركه تستمر في ممارسة وزيادة المراهنات عن طريق اعاده استثمار الارباح المتحققه من الاستثمارات الخارجيه في عمليات استثماريه جديده .

¹ المصدر نفسه ، ص 50

² john.h. dunning . international production and the multinational Enterprise . George alln&unwin publishers . ltd . London . first published . 1981 – p.76

³ andon ,j,micro-economic reading (new york) the press 1968,p p

5-نظرية المنشاه الصناعيه (Industrial establishment theory)

تقوم هذه النظرية على اساس المنافسه الاحتكاريه وتؤكد بان عوامل الماكرو والميكرو اقتصاديه هي المسؤوله على الانحرافات المسجله في نموذج السوق الحر والكامل . فوجود قيود على الدخول للسوق يدفع المنشاءات الى تنوع استراتيجياتها السوقيه والقيام بالندماج الافقي والعمودي ويتحكم في اختيار شكل الاستثمار المناسب المزايا النسبيه التي يوفرها البلد المضيف . فالاستثمار الاجنبي يتم نتيجة لوجود منافسه احتكاريه بين الشركات الراسماليه من اجل اقتسام السوق¹

ثانيا : العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الدول المضيفة:

في ضوء النظريات السابقة وما اوضحت من عوامل مؤثرة على جذب الاستثمارات ,ومن خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة فانه يمكن حصر العوامل الاتية :²

مناخ الاستثمار مكوناته ومحدداته :

يقصد بالمجال الاستثماري مجمل الازواضع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن ان تؤثر على فرص النجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وتشمل اهم المكونات والمحددات المتعلقة بمناخ الاستثمار الاجنبي :

1-المحددات الاقتصادية :

فالسياسات الاقتصادية والمستوى الكلي كلما كانت تحررية ومرنه وواضحه وتتميز بالاستقرار وغير متضاربه في الاهداف ,وتتسم بالكفاءه والفعاليتيه وتتواءم مع المتغيرات والتحوللات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التطورات العالميه كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح .وتشمل هذه المحددات على مجموعه من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى الاقتصاد القومي , ومن اهم هذه المحددات المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح , وهناك المحدد الخاص بمدى الكفاءة في ادارة الاقتصاد القومي , والذي يعني انه تميز ادارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ويستدل على تلك الكفاءة من خلال عدة مؤشرات اهمها قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي ومعدل التغير فيها ,ومعدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات فكلما زادت تلك المعدلات كلما دل ذلك على كفاءة ادارة الاقتصاد القومي وازدادت من ثم جاذبيتها للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح³.

¹ عباس خضير الجناي (اثر الشركات المتعددة الجنسية في مستقبل التنمية الاقتصادية العربية في بلدان مختارة ص 63
² د. سعيد النجار , سياسات الاستثمار في البلدان العربية , الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي , الكويت , 1989, ص 184-185.

³ Oecd.investment incentives and disincentives and the international , investment process, paris, 1983p 40-36.p.

2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي :

فكلما كان النظام الاقتصادي يعمل وفقا لآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح, كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والامني , وعدم وجود احتمالات ومخاطر حروب , كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح , وكلما كان النظام البيئي يحتوي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والموافقة للاستثمار الاجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح , وكلما كان النظام الاداري والمؤسسي يتميز ببساطة الاجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ادارية بيروقراطية كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمار الاجنبي والعكس صحيح¹

3- المحددات القانونية والتشريعية التي تنظم التعامل مع الاستثمار الاجنبي :

فكلما كان هناك قانون واحد للاستثمار يعمل على تحفيز ويتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الاخرى ذات الصلة , وكلما كان متضمنا الضمانات الكافية من عدم مصادرة او تامين وخلافه , ويكفل حرية تحويل الارباح .

المبحث الثالث

مصادر تمويل واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر دوليا واقليميا

اولاً: المصادر الداخلية في تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر:

اهم المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار الخارجي المباشر :

1. راس المال المساهم به: capital equity

هو راس المال الذي يستثمر ويوظف ويحقق الحد الأدنى من العوائد في المؤسسات والشركات التي تعمل في دوله اجنبية , وقد يكون في شراء حصة في مشروع في دولة اجنبية بحيث تكون هذه الحصة كافية لمنح المالك الاجنبي درجة معينة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع² ويحدد صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) او اكثر من راس مال الشركة المساهمة أو ما يساوي النسبة في الشركات غير المساهمة³ وكقاعده عامة فان الحصة تكون كافية لمنح المستثمر الاجنبي درجة من السيطرة الفعلية على ادارة المشروع .

2. الارباح المعاد استثمارها : Re-invested earning

وهي عبارة عن حصة المستثمر الاجنبي من الارباح غير الموزعة او الارباح غير المحولة (earning not remitted) ويطلق عليها احيانا المحتجزة , والتي تكون محسوبة على اساس مشاركته السهمية , وهذه الارباح

¹ د.عبد المطلب عبد الحميد , السياسات الاقتصادية , تحليل جزئي وعلمي , مكتبة زهراء الشرق , القاهرة , 1997, ص395-399.
² هناء عبد الغفور السامرائي , الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) منشورات بيت الحكمة , بغداد , العراق , 2002

³ How ,kins and lock wood ,2001,pz

غير الموزعه يفترض إعادة استثمارها في الدول المضيفة ¹، والارباح الموزعة ذات اهمية كبيرىضمنموشرات الاستثمار الاجنبي المباشر وتدفقاته، والاستثمار الاجنبي الممول من قبل الارباح التي ولدتها الاستثمارات يعتمد على الوضع الاقتصادي في الدول المضيفة ولهذا فان اكثر من نصف التدفقات الخارجة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الولايات المتحدة كانت عبارة عن عوائد الفروع الاجنبية التي اعيد توظيفها في الشركات الامريكية الام ²

3. القروض داخل الشركات: intra-company loans

القروض بين الشركة الام وفروعها تشمل معاملات الدين داخل الشركة، وتشير الى الاستدانة القصيرة أو طويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى في غير البلد المضيف، فضلا عن اقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين اجانب، وغالبا ما تكون بين الشركة الام والشركات التابعة لها، وتتضمن هذه القروض عمليات الاقتراض قصيرة الاجل او طويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى (غير البلد المضيف) فضلا عن اقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين (غالبا) بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها) أي بين الشركة الام والشركات التابعة لها ³.

4. لتمويل بطرائق اخرى :

هناك طرق اخرى للتمويل منها الاقتراض من المؤسسات المالية في الدول المضيفة او بطريقة الرسملة الدين (Debt Capitalization) والتي تعني تحويل الدين الى حصة في ملكية راس المال المنشأ اذ يمكن للشركات المتعددة الجنسية ان تستعمل ديونها لتوسيع دائرة نشاطها في الدول المضيفة.

ثانياً: الاتجاهات الحديثة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر :

شهد عقد التسعينات تطور كبيراً تمثل بالانفجار المالي على الصعيد العالمي، فالاستثمار الاجنبي المباشر صار الماكنة التي تقودها الشركات متعددة الجنسية لتحقيق الاندماج باتجاه العولمة، اذ كلما زادت قوة تحرير الاسواق المالية، كلما تعاظم دور هذه التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة عالمية تتنافس معظم البلدان للحصول على اكبر نصيب منها.

ان البلدان النامية التي استطاعت النجاح في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هي تلك التي نفذت سياسات وبرامج الاصلاح المالي المتمثلة في خصخصة القطاعات الصناعية الرئيسية وتعويم عملاتها، وأنشأت مناطق صناعية حرة معفية من الضرائب وخفضت رسوم الاستيراد والتصدير وأزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام الحرية تدفق راس المال عبر الحدود ⁴.

¹ هناء عبد الغفور السامرائي والاستثمارات الاجنبية المباشرة والتجارة الدولية (الصين نموذجا) منشورات بيت الحكمة، بغداد، العراق 1002، ص15

² الجميل سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، مداخل في تحليل الخيارات المالية للشركة متعددة القومية وتحدياتها في عصر العولمة دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص168.

³ هناء عبد الغفور السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) منشورات بيت الحكمة، بغداد، العراق 2002، ص15.

⁴ الاسكو (نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة: حالة تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعتي الاغذية الزراعية والملابس) الامم المتحدة، نيويورك، 2006، ص76.

فضلا عن مما سبق فانه يمكن ارجاع الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عقد التسعينات الى العديد من العوامل منها ¹:

(أ) ازدياد حاجة الدول الى مصادر التمويل الخارجي ,بعد ان تناقصت معدلات الادخار على المستوى العالمي , التي انخفضت من (2302%) أثناء المدة (1974-1985) الى نحو (2102%) خلال الفترة (1986-1997) واستمرت بالانخفاض لتصل الى (19%) عام (2002).

(ب) انخفاض مستويات الاقتراض , بعد اندلاع الازمة المديونية عام (1982) وتوقف العديد من البلدان النامية عن دفع اعباء ديونها .

(ج) انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته بلدان أوروبا الشرقية بعد هذا الانهيار , وما ترتب عليه من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما فيها الاستثمار الاجنبي المباشر .

(د) اتجاه العديد من البلدان التي عليها ديون كبيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة وقد تراوحت النسب بين (20-80%) من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه البلدان .

(هـ) تزداد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمار بين الدول ,وأستخدم هذه الاستثمارات كوسيلة لتلافي القيود الجمركية اتي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية .

لقد تضاعف حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية ثلاث مرات منذ عام (1990) , وبلغت عن ما يزيد من (58) مليار دولار في عام (1993) وهو اعلى مستوى بلغته منذ ازمة المديونية في أوائل عقد الثمانينيات , وجاءت هذه الاستثمارات كمحصلة لسعي الشركات متعددة الجنسية لتنفيذ استراتيجيات الإنتاج واستغلال الموارد والتسويق , وهي نتيجة لامكانيات السوق الناشئة وارتفاع مستويات الدخل , وثورة التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية² .

ويلاحظ ان (70%) من مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية في عام (1990) كانت من نصيب البلدان العشرين الأفضل أداء ,وهي ما تمثل (15%) فقط من مجموع السكان , بينما بقية البلدان النامية والبالغ عددها (81) بلداً والتي تمثل حوالي (85%) من مجموع السكان , لم تحصل الا على نسبة تزيد قليلاً عن (30%) من اجمالي الاستثمار الاجنبي المتدفق , ونتيجة لنجاح البلدان العشرين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر , فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من هذه الاستثمارات (28) دولار سنوياً بينما حصل الفرد في البلدان (81) الاخرى على (203) دولار سنوياً³.

وعن طريق تقارير الاستثمار العالمي , ومنذ عام (1990) بدء التوجه نحو قطاع الخدمات بدلاً من قطاع التصنيع الذي كان يحصل على (75%) من اجمالي التدفقات الاجنبية الواردة , ففي عام (1990) بلغ نصيب قطاع الخدمات

¹ HussienAasrag (foreign direct investment development policiec in tne arab countries) op,cit,p16

² غسان الرفاعي (سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الراسمالية الى الدول العربية) ندوة افاق التنمية العربية في التسعينيات , تحرير سعد النجار, الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي , البحرين (3-1) شباط, 1993, ص 78

³ ستيجنكلاسزوسودار شانغوبتو(هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اليها)مجلة التمويل والتنمية ,المجلد(31),والعدد(3),سبتمبر 1994,ص62.

من الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي حوالي (49%) مقابل (42%) لقطاع التصنيع و (9%) للقطاع الاول، وارتفعت هذه النسبة الى (60%) في عام (2002) مقابل تراجع قطاع التصنيع الى (43%) والقطاع الاول الى (6%)¹.

ارتفع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية (10) مليار دولار في عام (1986) الى ما يقارب (90) مليار دولار في عام (1995)، وجاء هذا النمو في التدفقات نتيجة للاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها هذه البلدان، وكانت حصة آسيا ما يقارب (60%) من اجمالي التدفقات².

كما حصلت البلدان النامية على (129) مليار دولار، في المقابل استثمرت هذه البلدان في الخارج (51) مليار دولار في عام (1996)، وبذلك ارتفع نصيبها من التدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية الخارجة الى (15%) في عام (1996)، في حين ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل نمت الى (37%)³.

ونتيجة للاصلاحات التي قامت بها البلدان النامية، فقد ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الواردة اليها في عام (1997) الى (48.9) مليار دولار، حصة الصين لوحدها (45) مليار دولار، اما الاستثمارات الخارجة فكانت (61.1) مليار دولار للعام نفسه. اما التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة فقد بلغت (359.2) مليار دولار، اتجهت في اغلبها نحو بلدان النامية، اما التدفقات الداخلة فقد بلغت (233.1) مليار دولار.

ولم تتأثر كثير التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة والخارجة بالازمة المالية التي تعرضت لها بعض الدول جنوبي شرق اسيا عام (1997)⁴.

اما في عام (1998) فقد تأثرت التدفقات الواردة الى البلدان النامية بهذه الازمة فانخفضت من (32.3%) من اجمالي التدفقات العالمي في عام (1995) الى (25.8%) في عام (1998)، وعموما فان استثمار الاجنبي المباشر لم يتأثر بهذه الازمة الا بصورة قليلة مقابل هبوط حاد في الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفطي) وصل الى (50%) وبذلك لتأثر التدفقات المحفظة بعوامل الدورة الاقتصادية، وهذا ما يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفطي كونه اكثر استقرارا وقل حساسية للتغيرات الدورية التي تحدث في البلدان المضيفة⁵.

ارتفعت التدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية الى الخارج بفعل عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود التي مارسها الشركات المتعددة الجنسية (800) مليار دولار في عام (1999) بزيادة قدرها (16%) عن السنة السابقة، وبعد تعرض التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية للركود في عام (1998) فانها عالت نموها السابق، لتبلغ (208) مليار دولار بزيادة (16%) عن عام (1998)، ولكن حصة البلدان النامية من

¹ رجب محمد شقلايو، (التعرف على اهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان نحو مناخ استثماري افضل، ليبيا، طرابلس، 2006، ص13.

² ايد ملص (الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاسواق المالية و المنطقة العربية) نشره الندوة، المجلد الثالث، العدد (3) منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، سبتمبر / اكتوبر 1996، ص10.

³ هناء عبد الغفور السامرائي، (الاستثمار الاجنبي -المسوغات والمخاطر) مصدر سابق، ص77.

⁴ ابراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسن (الثر العولمة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مصدر سابق، ص99-96.

⁵ ابراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسن (الثر العولمة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مصدر سابق، ص99-96.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة على الصعيد العالمي انخفضت من (38%) في عام (1998) الى (24%) في عام (1999) , واستقطبت البلدان المتقدمة وحدها (636) مليار دولار في عام (1999) اي ما يقارب ثلاثة ارباع اجمالي التدفقات العالمية¹.

وفي بداية الالفية الجديدة بقيت البلدان المتقدمة في صدارة البلدان المتلقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث مساهمتها في التدفقات الداخلة والخارجة ثم تليها البلدان النامية واخيرا اقتصاديات البلدان المتحولة وهذا ما يوضحه الجدول (1).

جدول (1)

مساهمة مجموعات البلدان بيتدفقات الاستثمار الاجنبي الداخلة والخارجة للمدة 2000-2005 بمليارات الدولارات والنسب المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	البلد
الاستثمارات الخارجة							
البلدان المتقدمة	1097.5	684.8	485.1	514.8	686.3	646.2	
البلدان النامية	143.8	76.7	49.7	35.6	112.8	117.5	
البلدان المتحولة	3.2	2.7	4.7	10.7	14.0	15.1	
العالم	1244.5	764.2	593.5	561.1	813.1	778.7	
البلدان المتقدمة%	88.2	89.6	89.9	91.75	84.4	83.0	
البلدان النامية%	11.6	10.0	9.2	6.34	13.9	15.1	
البلدان المتحولة%	0.2	0.4	0.9	1.91	1.7	1.9	
الاستثمارات الداخلة							
البلدان المتقدمة	1133.7	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3	
البلدان النامية	266.8	221.4	163.6	175.1	275.0	334.3	
البلدان المتحولة	9.1	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7	
العالم	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3	
البلدان المتقدمة%	80.44	72.0	71.4	64.35	55.7	59.2	
البلدان النامية%	18.94	26.6	26.5	31.33	38.7	36.5	
البلدان المتحولة%	0.62	1.4	2.1	4.32	5.6	4.3	

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي 2003 (سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل التنمية من المنظورين الوطني والعالمي) مجلة العمران العربي العدد / 65 تشرين الاول 2003 ص57

ونلاحظ من الجدول (1) ان البلدان المتقدمة استحوذت على ما يزيد عن (1097.5) مليار دولار وهو ما يمثل (88.2%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة في عام (2000)، وعلى (1133.7) مليار دولار وهو يمثل (80.44%) من التدفقات الداخلة للعام نفسه . وتاتي البلدان النامية في المرتبة الثانية بحوالي (143.8) مليار دولار وهو ما يعادل (11.6%) من التدفقات الخارجة للعام (2000)، وبحوالي (226.8) مليار دولار أي ما نسبته (18.94%) من اجمالي التدفقات الداخلة للعام نفسه .

¹ ستار جبار خليل ،مصدر سابق، ص 30-31

ثم جاءت البلدان المتحولة بأقل نسبة مساهمة بلغت (3.2) مليار دولار وهي تمثل نسبة ضئيلة بلغت (0.2%) من التدفقات الخارجة للعام (2000) وحوالي (9.1) مليار دولار وهو ما يمثل (0.62%) من التدفقات الداخلة للعام نفسه.

ويرجع السبب وراء ارتفاع نسب التدفق الى البلدان المتقدمة مقارنة مع البلدان النامية والمتحولة الى المزايا الاقتصادية والتكنولوجيا التي تتميز بها هذه البلدان , فاقتصادياتها لها القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر , بفضل الانفتاح الاقتصادي وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية , فعلا" عن تميزها بالتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرص استثمارية في مختلف القطاعات بما فيها قطاع الخدمات الذي صار الجانب الاكبر للاستثمار الاجنبي المباشر , في حين ان البلدان النامية وعلى الرغم من انها صارت اكثر جاذبيه للاستثمار الاجنبي المباشر , الا انها لا تزال تعاني من تفاوت وتذبذب في التدفقات , حيث تجذب الاسواق الناشئة النصيب الاكبر دون غيرها من الاسواق¹.

وفي عام (2001) حصل انخفاض كبير في التدفقات الداخلة والخارجة الى البلدان المتقدمة والنامية لاسباب عديدة من اهمها أحداث (11 أيلول 2001) وتداعياتها والازمة المالية التي اجتاحت اقتصاديات بلدان امريكا اللاتينية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم , حيث بلغ اجمالي التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة حوالي (684.8) مليار دولار وهو ما يمثل نسبة (89.6%) من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض بلغ (412.7) مليار دولار عن العام (2000), في حين حصلت البلدان النامية على حوالي (76.7) مليار دولار وهو يمثل نسبة (10%) من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض بلغ (67.1) مليار دولار عن العام (2000) . اما البلدان المتحولة فقد حصلت على (2.7) مليار دولار وهو ما يمثل (0.4%) بانخفاض بلغ (0.5) مليار دولار عن العام (2000).

أما التدفقات الداخلة فلم تكن احسن حالا من سابقتها , فقد بلغت حوالي (599.3) مليار دولار عن عام (2001), في البلدان المتقدمة وهو ما يمثل (72%) بانخفاض بلغ (534.4) مليار دولار عن عام (2000), في حين حصلت البلدان النامية على (221.4) مليار دولار وهو ما نسبته (26.6%) احساب البلدان المتقدمة في هذا العام بما يعادل (8%) عن العام (2000).

أما البلدان المتحولة فقد سجلت ارتفاعاً في التدفقات الداخلة من حوالي (9.1) مليار دولار في عام (2000) الى (11.5) مليار دولار في عام (2001) وفي عام (2002) استمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة والخارجة , ويعود ذلك الى الاستمرار تأثير أحداث (11 ايلول 2001) وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم , وعدم وجود أمل في تحقيق الانتعاش في الاجل القريب على الاقل , بالاضافه الى

¹ hussien alasrag, op, cit, p18.

انخفاض تقديرات أسواق الأوراق المالية وانخفاض أرباح الشركات وتباطؤ سرعة إعادة هيكلتها في بعض الصناعات وتراجع عمليات الخصخصة في بعض البلدان النامية¹.

فانخفضت التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة الى (485.1) مليار دولار وهو ما يمثل (98.9%) من اجمالي التدفقات العالمية , بانخفاض قدره (199.7) مليار دولار عن العام (2001) في حين حصلت البلدان النامية على (49.7) مليار دولار وهو ما يمثل (9.2) من الاجمالي , بانخفاض قدره (27) مليار دولار عن العام (2001). أما البلدان المتحولة فقد ارتفعت حصتها للعام (2002) إلى حوالي (407) مليار دولار وهو ما يمثل (0.9%) من الإجمالي بزيادة قدرها (2) مليار دولار عن العام (2001) .

أما التدفقات الداخلة الى البلدان المتقدمة فانخفضت الى (441.2) مليار دولار من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض قدره (158.1) مليار دولار عن العام (2001), كذلك الحال في البلدان النامية التي انخفضت فيها التدفقات إلى (163.6) مليار دولار من الاجمالي , بانخفاض قدره (57.8) مليار عن العام (2001), وعلى العكس من ذلك أرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلدان المتحولة إلى (12.9) مليار دولار بزيادة قدرها (1.4) مليار دولار عن العام (2001), ولكن بانخفاض طفيف في حصتها النسبية من اجمالي التدفقات إلى (26.5%) مقارنة مع (26.6%) في العام (2001).

وهبطت في عام (2003) التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي, وذلك لتراجع عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود واستمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي, وتراجع الاسواق العالمية , وآثار الحرب الامريكية على العراق وتكاليفها الماديها الباهضة². يتضح من الجدول (1) ان المصدر الأساس لتدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة للعام (2003) هو البلدان المتقدمة, بحصة بلغت (514.8) مليار دولار وهو ما يمثل (91.75%) من التدفقات الخارجة للاستثمارات الاجنبية المباشرة على المستوى العالم , بينما حصلت البلدان النامية على حوالي (35.6) مليار دولار وهو ما يمثل (6.34%).

أما البلدان المتحولة فقد استمرت حصتها في التزايد للعام الثاني على التوالي , حيث بلغت (10.7) مليار دولار وهو ما يمثل (1.91%) بارتفاع قدره (6) مليارات دولار عن العام (2002). وكما هو الحال في التدفقات الخارجة كانت الصادرات مستمرة للبلدان المتقدمة على التدفقات الداخلة بحوالي (358.5) مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية, وهو ما يمثل (64.35%), بينما حصلت زياده في نصيب البلدان النامية الى حوالي (175.1) مليار دولار بنسبه بلغت (31.33%) بزيادة نسبتها (4.8%) عن العام (2002). وفي البلدان المتحولة التي استمرت حصتها بالارتفاع للعام الثالث على التوالي, حصلت على (24.2) مليار دولار وهو ما نسبته (4.32%) بارتفاع نسبه (2.2%) عن العام (2002).

¹ تقرير الاستثمار العالمي 2003 (سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل التنمية: من المنظورين الوطني والعالمي), مجله العمران العربي, العدد (65), ايلول/تشرين الاول, 2003, ص 57.

² رجب محمد شقلايو , مصدر سابق , ص 11.

شهد عام (2004) تحسن طفيف في الاستثمار الاجنبي المباشر بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط، والسبب في ذلك هو الزيادة القوية في التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية، وتساعد كثير من العوامل في توضيح هذه الزيادة من اهمها المنافسة القوية بين الشركات والتي ادت الى انتاج طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية، المتمثلة في توسيع اعمالها في الاسواق سريعة النمو (الاقتصادات الناشئة) بغية زيادة المبيعات اضافة الى ترشيد الانشطة الانتاجية

يهدف الحصول على وفورات الحجم الناتجة عن تخفيض تكاليف الانتاج ، بالاضافة الى ان ارتفاع اسعار كثير من السلع الاساسية حفز الاستثمار الاجنبي المباشر للتوجه الى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن¹.

بقيت البلدان المتقدمة في الصدارة كمصدر اساسي للاستثمار عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر عن (2004)، فقد بلغت التدفقات الخارجية منها حوالي (686.3) مليار دولار في عام (2004) وهو ما يمثل (84.4%) من التدفقات الاجمالية ، في حين سجلت البلدان النامية زيادة كبيرة وصلت الى (112.8) مليار دولار وهو ما يمثل نسبة (13.9%) من اجمالي التدفقات لعام (2004) ، ثم جاءت البلدان المتحولة بنصيب قدره (14) مليار دولار وهو ما يمثل (1.7) من الاجمالي بانخفاض نسبي قدره (0.2%) عن العام (2003).

أما التدفقات الداخلة فقد حصلت البلدان المتقدمة في عام (2004) على حوالي (396.1) مليار دولار وهو ما يمثل (55.7%) بانخفاض نسبة (6.8%) عن العام (2003)، بينما ازدادت حصة البلدان النامية لتبلغ (275) مليار دولار وهو ما يمثل (38.7%) وهي اعلى نسبة تحققها البلدان النامية من التدفقات الراسمالية الواردة منذ عام (1997) بارتفاع نسبته (7.4%) عن العام (2003).

وفي البلدان المتحولة استمرت الزيادة لتبلغ (39.6) مليار دولار وهو ما يمثل (5.6%) من اجمالي التدفقات لعام (2004) بزيادة نسبتها (1.28%) عن العام (2003).

كان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج كبيرا في عام (2005). على نحو مماثل للاتجاهات التي سجلت في نهاية التسعينيات ، وذلك لتأثير النمو الاقتصادي العالمي ، وأداء الاقتصادي القوي للبلدان النامية والمتحولة ، وتزايد عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود ، والتطور في الاسواق المالية العالمية ، واستمر التحسن في البيئة الاستثمارية ، وتنامي فرص الاستثمار الجديدة ونجاح البلدان المضيفة في جهودها الترويجية ، ونمو الطلب العالمي على النفط ، وتبسيط الاجراءات التراخيص والمعاملات².

بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة على الصعيد العالمي (778.7) مليار دولار، وبقيت البلدان المتقدمة المصدر الرئيس لهذه التدفقات ، فقد بلغ نصيبها (646.2) مليار دولار وهو ما نسبته (83%) من اجمالي التدفقات الصادرة ، بيد انه سجل ارتفاع شديد في الاستثمار الصاجر من البلدان النامية ليبلغ (117.5) مليار دولار وهو ما نسبته (15.1%) من اجمالي .

¹ UNCTAD(world investment report 2005 : Transnational corporations and the internationalization of R&D)overview,op,cit,p1

في حين سجلت البلدان المتحولة زيادة مستمرة وصلت الى (15.1) مليار دولار وهو ما نسبته (1.9%) من الأجمالي في حين سجل الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى العالم نسبة نمو وصلت الى (29%) خلال العام (2005) مقارنة مع العام (2004) عندما بلغ (916.3) مليار دولار .

وبلغ نصيب البلدان المتقدمة من التدفقات الداخلة حوالي (542.3) مليار دولار وهو ما نسبته (59.2%) بزيادة نسبتها (3.5%) عن العام (2004).

في حين سجلت البلدان النامية زيادة وصلت الى (334.3) مليار دولار وهو ما نسبته (2.2%) عن العام (2004).

وسجلت البلدان المتحولة (39.7) مليار دولار وهو ما نسبته (4.3%) بانخفاض نسبته (1.3%) عن العام (2004).

ان البلدان المتقدمة تسيطر على أغلب التدفقات الخارجة والداخلة الاستثمار الاجنبي المباشر , ويقع اغلب الاستثمار الاجنبي المباشر داخل الثلاث (مراكز العولمة الحالية) الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان التي هي موطن (85) شركة من الشركات المتعددة الجنسية المائة الرائدة في العالم في عام (2004) , وهناك خمسة بلدان (المانيا وفرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة واليابان) هي موطن (73) شركة من الشركات المائة الرائدة¹ والاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من البلدان المتقدمة طيلة المدة (2000-2005) بحوالي (859432) مليون دولار في عام (2000) وانخفضت الى حوالي (618810) مليون دولار في عام (2005) , ثم جاءت بعدها دول الاتحاد الاوربي بحوالي (806151) و (554802) مليون دولار في عام (2000) و (2005) على التوالي , ومن ثم بقية البلدان المتقدمة .

كذلك الحال بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلدان المتقدمة , فقد تصدرت بلدان اوربا الغربية طيلة المدة (2000-2005) بحوالي (697436) و (433628) مليون دولار في عام (2000) و (2005) على التوالي , وايضاً احتلت البلدان ألتحاد الاوربي المركز الثاني (671417) و (421899) مليون دولار في عامي (2000) و (2005) على التوالي .

ان هذه التدفقات الداخلة والخارجة المرتفعة في البلدان المتقدمة تعود الى التحسن في الوضع الاقتصادي الدولي وتطبيق هذه البلدان لسياسات التحرر الاقتصادي والمالي واصدار القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمار والغاء الرقابة على حركة رؤوس الاموال .

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة من اقاليم البلدان النامية , فيلاحظ أن اقليم أسيا جاء أولاً في قائمة البلدان المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر

طيلة المدة (2000-2005) فانخفضت حصته من (838.5) مليون دولار في عام (2000) الى حوالي (83537) مليون دولار في عام (2005).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (التقرير السنوي 2005),الصفاه , الكويت ,2005,ص5.

ثالثاً: - اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية .

ان اقتصاد المملكة العربية السعودية له خصائص منفردة من الصعب ايجادها في اقتصاد اخر فان البناء القومي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية شديدة التأثير بالقيم الدينية والعقائدية والثقافية منفردة الخصوصية بالمملكة وتتضح جليا في جميع المعاملات الاقتصادية التجارية والنقدية والمالية لجميع المؤسسات الاقتصادية الرسمية . فعلى الرغم من كون المملكة تتميز بضالة سكانها اذ يقدر بنحو (29.195) مليون نسمة مقارنة بمصر الا انها من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية لما لديها من احتياطات نفطية كبيرة وكونها من اكبر مصدري النفط في العالم وواحد من الدول النامية التي استطاعت بالتعاون مع دول الاوبك الاخرى تحويل معدل التبادل التجاري لصالحها خلال العقود الاخيرة من القرن الحادي والعشرين مما ادى الى زيادة تدفق العائدات النفطية التي مكنتها من الانفاق على نطاق واسع على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن زيادة الاستهلاك العام والخاص بشكل ادى الى تحسين كبير في مستويات المعيشة حتى وصل متوسط دخل الفرد اليومي يزيد عن (20) دولار ويعتبر واحد من مستويات الدخل المرتفعة مقارنة بدول عربية اخرى . ولكن على الرغم من الحقائق السابقة ، فان اقتصاد المملكة العربية السعودية يشترك مع اقتصاديات الدول النامية الاخرى بمجموعه من الخصائص اهمها :

- 1 - ضالاه مساهمة قطاع الصناعة التحويلة في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة السكان الذين يقطنون المناطق الريفية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية استيراد وتصدير وفي مجال التكنولوجيا.
 - 2 - اختلال في هيكلية البنية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية مما انعكس ذلك على التنمية الاقتصادية .
 - 3 - تبديد الادخارات او الفوائض الاقتصادية الى خارج المملكة العربية السعودية .
 - 4 - زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير مما اثر على الاستثمارات المحلية .
- وانطلاقا مما تقدم ستقوم الدراسة بالتعريف بجهود التنمية الاقتصادية باستعراض الموارد الطبيعية والبشرية باعتبارها الاساس لاي تنمية اقتصادية واجتماعية ، وتحديد المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي ودور التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية ، وميزان المدفوعات وكالاتي :

الموارد الطبيعية والبشرية

1-الموارد الطبيعية :

يعتبر النفط والغاز الموجودان بكميات كبيرة من اهم الموارد المتوفرة في المملكة العربية السعودية ، وقد مكنها هذا من ان تصبح اكبر مصدر للنفط في العالم واكبر البلدان المالكه للاحتياطات النفطية ، اما الغاز فتمتلك خامس اكبر احتياطي منه في العالم ، ويتميز النفط السعودي بقربه من سطح الارض فهو سهل الاستخراج قليل التكاليف ووجود ابار النفط بالقرب من الموانئ البحرية فضلا عن امتلاك السعودية للطاقة الشمسية وتوفرالماء ، وتشير التقديرات الى وجود احتياطات كبيرة من المياه الجوفية تقدر ب (337) بليون متر مكعب¹

¹ د.مجد هشام خواجكية تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، مجلة المستقبل العربي العدد 92 ، 1986 ص 107-

ويتميز مناخ السعودية بكونه شبه استوائي حار ورطب ومعتدل في الشتاء في المنطقه الغربية الواقعه بحاذاة البحر الاحمر ، كما يتميز بصيف حار جدا مع شتاء بارد وجاف في المنطقة الوسطى وبمناخ حار ورطب طيلة ايام السنة في المنطقة الشرقية ، وهذا الجو القاسي لا يساعد على النشاط الاقتصادي ، الا ان الوسائل الحديثة للتكييف والتبريد قد مكنت السعودية من تجاوز هذه المشكلة ببعض التكاليف .

كما توجد في السعودية ثروة سمكية لا سيما في المنطقة الشرقية على الخليج العربي وقليلة نسبيا في البحر الاحمر ، وتشير الدلائل الى وجود كميات تجارية من الحديد والذهب والنحاس والكروم والمغنيز والملح والفوسفات 0 ويعتبر مركز المملكة العربية السعودية المطل على البحر الاحمر من جهة الغرب والخليج العربي من جهة الشرق مهما من وجهة النظر التجارية مكنتها من الوصول الى البحار العالمية .

2- الموارد البشرية :

اتسمت البلدان العربية بظاهرة زيادة السكان اذ بلغ عدد السكان في المملكة العربية السعودية نحو (21.983) مليون نسمة عام 2003 ، ازداد ليصل الى نحو (23.679) مليون نسمة عام 2006 والى نحو (24.807) عام 2008 والى (25.120) عام 2009¹

تطور مؤشرات البنية الاقتصادية واهميتها النسبية للمملكة العربية السعودية

تناول البحث واقع تطور اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للبنية الاقتصادية الكلية واهميتها النسبية الى الناتج

المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (1993 – 2012) مليون دولار وكما مبين في الجدول (2) وكالاتي :

جدول (2)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لاقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة (1992 – 2010) مليون دولار

تكوين رأس المال	الواردات	الصادرات	الاستثمار الاجنبي المباشر	الاستهلاك	الادخار المحلي	الاستثمار المحلي	GDP	السنة
28337	33698	50287	790	88888	34316	27365	123204	1992
29629	28198	51141	1366	85898	32618	28737	118516	1993
24033	23338	42614	3500	81547	38620	24139	120167	1994
25562	28091	49910	1877	84478	43333	26460	127811	1995
25438	27744	60566	1129	92553	48769	25422	141322	1996
26369	28732	60573	3044	95550	50944	28852	146494	1997
28243	30013	38724	4289	94853	33524	27352	128377	1998
30001	28011	50622	4800	96704	46160	26971	142864	1999
32924	30238	78756	1460	103766	69520	28210	173286	2000
35433	31223	72838	200	118686	67803	35174	186489	2001
37710	32293	72561	615	118645	69906	37096	188551	2002
42915	41704	93368	778	123905	90668	41631	214573	2003
47564	47376	126166	1942	135334	115005	5411	250339	2004
54816	59459	180522	12094	153106	151425	50274	304531	2005
67670	69800	211024	17140	176603	179553	62475	356156	2006
80613	90214	233114	22821	198218	185653	81682	383871	2007
103136	115134	313447	38151	224374	244426	97391	468800	2008
99678	95552	189701	32100	238149	131029	93984	369178	2009
95627	97077	249699.5	28105	247760	186906	99783	434666	2010

¹ صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية 1972 – 1983 الكويت ، ص 12 – 15

أ- الناتج المحلي الاجمالي : (Cross Domestic product)

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تطوراً كبيراً فقد بلغ عام 1993 (118516) مليون دولار ازداد ليصل (173286) مليون دولار وإلى (304531) مليون دولار عام 2005 وذلك لارتفاع اسعار النفط ليصل إلى (434666) مليون دولار عام 2010 وإلى نحو (711049) مليون دولار عام 2012 وهذا يعني ان هناك نمو ملحوظ من خلال اعتماد استراتيجيات متعددة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع البناء والتشييد والكهرباء والمال فضلاً عن نمو القطاع الخارجي أي نمو الصادرات السلعية للملكة العربية سيما النفط وارتفاع اسعاره مما زاد من حجم الاحتياطيات النقدية ورؤوس الاموال المادية مما حفز المستثمرين على استثمار الادخارات او جذب استثمارات خارجية 0

ب- الاستثمار المحلي (Domestic Investment)

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بالاستثمارات المحلية في الدول العربية فقد بلغ حجم الاستثمارات المحلية نحو (28737) مليون دولار عام 1993 ارتفعت لتصل (37096) مليون دينار عام 2002 وبالرغم من التطور الا ان النمو كان ضئيلاً اثناء المدة من (1993 - 2002) ولكن بعد 2005 ازداد حجم الاستثمارات المحلية لتصل إلى (97391) مليون دولار وإلى (99783) مليون دولار عام 2010 وإلى (182363) مليون دولار عام 2012 وبالرغم من النمو في حجم الاستثمارات الا ان مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي كانت قليلة فقد بلغت نحو 24% عام 1993 ونحو 19.7% عام 2002 و 23% عام 2010 ونحو 26% عام 2012 وبمتوسط نمو قدره (20%) اثناء المدة من (1993 - 2012) وكما مبين في الجدول رقم (2) وهذه النسبة قليلة مقارنة بحجم رؤوس الاموال الكبير المتوفرة لدى القطاع العام وضعفها لدى القطاع الخاص او المستثمرين الا ان هذه الاستثمارات احتلت المرتبة الاولى من بين الدول العربية 0

ت- الادخار المحلي الاجمالي (Cross Domestic save)

ان قيمة الادخارات المحلية بلغت نحو (32618) مليون دولار عام 1993 ارتفعت لتصل إلى (69.502) مليون دولار عام 2000 وبعد عام 2002 ارتفعت بشكل كبير وذلك لارتفاع ايرادات النفط لتصل (244.426) مليون دولار عام 2008 انخفضت إلى (186.906) مليون دولار وقد يعود إلى الازمة العالمية ومن ثم إلى (184.213) عام 2012

اما بالنسبة إلى مساهمة الادخارات المحلية في الناتج المحلي الاجمالي كانت نحو 28% عام 1993 لتصل إلى 40% عام 2000 وارتفعت عام 2005 لتصل 50% وبدأت تنخفض لتصل 26% عام 2012 وبمتوسط قدره (35.5%) اثناء المدة (1993 - 2012) وكما مبين في الجدول (2) وهذه الادخارات قد تكون كبيرة ويعزى إلى الموارد النفطية والتحسين في أداء القطاعات السلعية ويمكن لهذه الادخارات تحفز الاستثمار والنمو في المملكة العربية السعودية مستقبلاً 0

ث- الاستهلاك المحلي الاجمالي (Total domestic consumption)

يشكل الاستهلاك نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول النامية ومنها المملكة نحو (85.898) مليون دولار عام 1993 ارتفاع ليصل (118.645) مليون دولار عام 2002 وإلى (344472) عام

2012 هذا يعني ان معظم النتائج المحلي الاجمالي يتجه الى الاستهلاك اي الانفاق على السلع والخدمات . اذ بلغت نسبة الاستهلاك المحلي نحو 73% عام 1993 انخفضت الى 63% عام 2002 والى 58% عام 2010 ونحو 48% عام 2012 وكما مبين في الجدول (2) هذا لا يعني ان الانفاق الاستهلاكي قد انخفض وان هناك سلع انتاجية انتجت قلت من حجم الاستيراد . سد الحاجات من الداخل وان حجم الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بشكل كبير بسبب الايرادات النفطية سيما بعد 2005 .

ج- المساعدات الانمائية (Development aid)

تعد المملكة العربية السعودية من البلدان الخليجية التي لديها فائض في رؤوس الاموال ، وان حجم المساعدات الانمائية قليلة جدا" ولم تشكل الا نسبة ضئيلة جدا تقدر نحو 35 مليون دولار عام 1993 ونحو 27 مليون دولار عام 2002 وفي عام 2006 بلغت 25 مليون دولار وبعد عام 2007 لم تدخل مساعدات الى المملكة العربية السعودية .

ح- الاستثمار الاجنبي (Foreign investment)

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من بين الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة والخارجة المباشرة وغير المباشرة (محفظة الاوراق المالية) فقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو (1366) مليون دولار عام 1993 وفي عام 1998 تقدر بنحو (4289) مليون دولار ازدادت لتصل الى (12094) مليون دولار عام 2005 والى نحو (28105) مليون دولار عام 2010 انخفضت لتصل (76256) مليون دولار عام 2012 وبالرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة بعد 2005 الا ان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يتجاوز متوسط نموها (104%) اثناء المدة 1993-2012 وهذا يعني ان الاستثمارات الاجنبية غير قادرة الى تحفيز الاستثمار المحلي او التنمية الاقتصادية . اما الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة فهي الاخرى قليلة ولا يتجاوز معدلها 1% وهذه رؤوس الاموال سواء الداخلة او الخارجة لم تشكل نسبة قادرة على تطوير القطاعات السلعية وانما اتجهت الى النشاط الصيرفي او الخدمي ومن ثم لم تحدث تغير في النمو والتنمية الاقتصادية .

خ- السكان (Population)

يقدر سكان المملكة عام 1993 بنحو (17385) مليون نسمة ازداد ليصل الى 23320 مليون عام 2005 والى 29195 مليون نسمة عام 2012 وعند المقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي فان معدلات نمو السكان بنحو نسب تفوق معدلات الناتج المحلي بعد استبعاد الموارد النفطية وهذا يشكل واحد من الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية بالرغم من تنامي معدلات التراكم الراسمالي في المملكة مقارنة بالبلدان العربية الاخرى الا ان معدلات السكان قد تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

ومما سبق يلاحظ :

ان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي قليلة ومتفاوتة بين الزيادة والنقصان فقد بلغ معدل نمو 14% عام 2003 ونحو 26% عام 2005 ونحو 25% عام 2009 وبمتوسط نمو قدره 17.4% خلال

المدة (2003 . 2008) وكما مبين بالجدول (3)

جدول (3)

الاهمية النسبية لاهم المؤشرات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي للملكة العربية السعودية

المؤشر	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستثمار المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستثمار الاجنبي غير المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي %
السنوات						
1993	118516	24.2	72.5	1.1	6.9	28
1994	120167	20.1	67.9	2.9	2.1-	32
1995	127811	20.7	66.1	1.5-	3.2	34
1996	141322	17.9	65.5	0.8-	1.9-	35
1997	146494	20.4	65.2	1.4	5.0-	35
1998	128377	21.3	73.9	3.3	5.4	26
1999	142864	18.9	67.7	3.4	8.2	32
2000	173286	16.3	59.9	0.8-	5.4-	40
2001	186551	18.9	63.6	0.1	1.5-	36
2002	188551	19.7	62.9	0.3-	4	37
2003	214573	19.4	57.7	0.3	8.3-	42
2004	250339	18.1	54.1	0.8	10.6-	46
2005	304531	16.5	50.3	3.9	1	50
2006	336156	17.5	49.6	4.8	3.3-	50
2007	383871	21.3	51.6	5.9	1.4-	48
2008	478800	20.8	47.9	8.1	3-	52
2009	376692	25.5	63.8	8.5	5.3-	35
2010	447762	22.9	57.6	6.3	3.8-	42
2011	597586	21.1	49.0	2.7	3.1-	30
2012	711049	25.6	48.4	2.3	2.8-	26
المتوسط		20.4	59.8	1.4	0.7-	35.45

المصدر : الجدول من عمل الباحثون واستخراج النسب استنادا الى :

صندوق النقد العربي واخرون التثري الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفه (1997،1995، 2000 ، 2005 ،
2006 ، 2009 ، 2010 ، 2013)

المبحث الرابع

قياس وتحليل اثار الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية

ان دور النظرية الاقتصادية يتمثل في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حين ان القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة، ومن اجل قياس العلاقات الفعلية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة، فقد اعتمد على البيانات الاحصائية للمدة (1992-2010) وبالاسعار الجارية مليون دولار وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) في التقدير، واستخدم البحث الصيغة القياسية الخطية في عملية التقدير، وتم استبعاد معظم النتائج غير المعنوية واعتماد افضل النتائج التقديرية لعينة الدراسة، وبعد استخراج النتائج واعتماد النماذج التي تتسجم اشارة معلوماتها مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية ومن ثم اعطاها اعلى قوة تفسيرية عن طريق الاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح نسبة تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فعلا، واكدت جميع النماذج المقدرة معنويتها من خلال اجتيازها الاختبار (F) الذي يتناول معنوية النموذج ككل، عند مقارنة قيمتها المقدرة بمثلثاتها الجدولية وبدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) وبالبالغة (3.49). ووضح اختبار (t) ان جميع المعالم المقدرة المعتمدة معنوية عند مقارنتها بمثلثاتها الجدولية بدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) وبالبالغة (2.144)، كما بينت نتائج الاختبار خلو النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) عند مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة (DL) و (DU) الجدوليتين عند مستوى معنوية (5%) وبالبالغة (DL=0.86) (DU=1.73)، مع وقوع بعض القيم في مناطق عدم الحسم، وفي مثل هذه الحالة يكون الخيار لباني النموذج قبول او رفض فرضية عدم لكون السبب في وجود المشكلة قد يعود الى عدم دقة توصيف النموذج¹، كما تم استخدام اختبار (KLIEN) للكشف عن وجود التعدد الخطي وذلك بمقارنه معامل التحديد (R^2) مع قيمه مربع معامل الارتباطات بين المتغيرات المستقلة، واثبت الاختبار خلو النماذج من هذه المشكلة.

وفيما يلي تقدير:

1- نموذج اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية :

لقد تم اجراء اختبار باستخدام داله الانحدار الخطي لبيان اثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، والادخار المحلي (DS)، والنواتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة في الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع لكل بلد من بلدان العينة (السعودية)، مع التاكيد على اثر الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل في الاستثمار المحلي كمتغير تابع وكما موضح في الجدول (2)

جدول (2) دالة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية

$DI = B_0 + B_1FDI + B_2GDP + B_3DS + ui$				
$\hat{DI} = -1048.9 + 0.667FDI + 1.75GDP - 0.95DS$				
T*	-2.92	2.308	9.5u	-6.22
F*	382.6	$R^2 = 98.7\%$	$R^2 = 98.4\%$	dw= 1.461

المصدر : الجداول من عمل الباحث استنادا الى البيانات الجدول 1 ومعطيات البرامج الاحصائية (SPSS)

¹ طالب حسن نجم الحيايلى (مقدمة في القياس الاقتصادي) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص200.

يتضح من الجدول (2) إن المتغير التابع (الاستثمار المحلي) يرتبط بعلاقته طردية مع الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر وعكسية مع المدخرات المحلية وهو ما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، فباستخدام دالة الانحدار الخطي المتعدد نلاحظ إن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDi) بنسبة يوجد واحد يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي (DI) بمقدار (0.667) وهنا يظهر الأثر الكبير للاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي وهو ما يهملنا في هذا النموذج، كما أن زيادة المدخرات المحلية (DS) واحده واحد يؤدي الى نقصان الاستثمار المحلي (DI) بنسبة (0.95)، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بواحد بواحد يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي (DI) مع بقاء العوامل الاخرى بمقدار ثابتته (0.75)

كما يلاحظ أن معامل التحديد (R^2) قد اعطى قوه تفسيرية عاليه للنموذج، حيث ان (98.7%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DI) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDi, GDP, DS) وان المتبقي والبالغ (1.3%) يعزى الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تحدها الصيغة الدالية، اما معامل الارتباط المصحح (R^{-2}) بلغ نحو (98.4%) وهذا يعني ان هناك علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات ($D_5 \cdot FD_1 \cdot GDP$) في المتغير التابع (D_1) الاستثمار المحلي .

ومن خلال اختيار (T) اظهرت النتائج معنوية المعلمات المقدرة . اذ بلغت قيمة (T^*) المحتسبة نحو (2.308) ، (9.45) ، (-6.22) وهي اكبر من (T) ، الجدولية بدرجات حرية (N-K-1) وبمستوى طبيعي 5% (1.771) وهذا يعني معنوية المعلمات المقدرة من الناحية الاحصائية .

اما اختبار (F) الذي يشيد الى مدى معنوية المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فقد بلغت قيمة (F^*) المحتسبة (382.6) وهي اكبر من الجدولية (N-K-1) (3,13) نرفض فرضية العدم وتفعيل الفرضية البديلة التي تؤكد على ان هناك علاقة تاثير معنوية بين التغيرات المستقلة (اجمالي الادخار ، والناتج المحلي (DI) في المملكة العربية السعودية .

ويشيد احصاء (D.W) والتي بلغت قيمة نحو (1.461) وعند الرجوع الى قيمة d_i ، du وامثل التوزيع الطبيعي نجد معامل الارتباط الذاتي يقع في منطقة عدم الحسم وعليه فان البحث يقبل ذلك وهذا يعني ان ليس هناك مشكله ارتباط ذاتي .

وعند الكشف عن مشكلة التعدد الخطي في الانموذج المقدر يلاحظ ان قيمة (R^2) حسب اختبار (Klien) وهذا يعني الانموذج من مشكلة التعدد الخطي . نستنتج من النموذج المقدر :

ان الانموذج المقدر ذو دلالة احصائية معنوية وان المتغيرات المستقلة منها اثر ايجابي في الاستثمار المحلي سيما الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يؤكد على ان المملكة العربية السعودية هي اكثر البلدان العربية جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- من خلال تقدير وتحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشره في الاستثمار المحلي للمملكه العربيه السعوديه فان معظم الانموذج المقدر يشيد الى معنوية التأثير للاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي في المملكه العربيه السعوديه وان هناك علاقات ايجابيه وطرديه الا انها ليست بمستوى الطموح .
- 2- ان الاستثمارات الاجنبية كانت في بدايتها مرتفعه بسبب اكتشاف النفط في المملكه العربيه السعوديه حيث توافدت الشركات الاجنبية من اجل الحصول على امتياز التنقيب .
- 3- تعد المملكه العربيه السعوديه من اكثر البلدان العربيه جذبا الى الاستثمار الاجنبي المباشر سيما في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين الا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى معظم البلدان العربيه ومنها المملكه العربيه السعوديه قليله مقارنة باتجاهات الاستثمار الاجنبي الى البلدان المتقدمه .
- 4- تركزت المشروعات المرخصه في المملكه العربيه السعوديه بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد المشروعات واجمالي التمويل .
- 5- صدرت اوامر بانشاء هيئه متخصصه في شؤون الاستثمار تقوم بتوفير الاطار التسويقي الامثل والازم لاستغلال مقومات جاذبيه الاقتصاد للمملكه العربيه السعوديه على الوجه المطلوب في عالم تحتم فيه المنافسه للحصول على نصيب متزايد من الاستثمارات الاجنبية .

ثانياً: التوصيات:

- 1- دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية سواء من الناحيه الاقتصاديه والقانونيه او الاداريه او الاجرائيه والاسراع بحلها وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الاجنبية .
- 2- يجب الالتزام بسياسة واضحه وطويله المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الاجنبية لتقادي التذبذبات الكبيره التي شهدتها الاستثمارات الاجنبية في المملكه العربيه السعوديه خلال الفتره السابقه .
- 3- دعم الاتجاه الى الاسراع بتنفيذ بعض الاجراءات المنتظر ان يكون لها مردود ايجابي كبير على مناخ الاستثمار في المملكه ومن بينها توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول الرئيسيه المصدره للاستثمارات الاجنبية وتوحيد التشريعات الضريبية الخاصه بالمستثمرين الاجانب .
- 4- تشجيع الاستثمار الاجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطيه مع القطاعات الاخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات ، وكذلك في الانشطه ذات القدره التصديرية العاليه لتخفيف حدة الاعتماد على الايرادات النفطيه .
- 5- العمل على توضيح المجالات والفرص الاستثماريه في المملكه العربيه السعوديه عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدوليه ،وانشاء مكاتب فرعيه للهيئه العامه للاستثمار في الدول ذات الشركات العالميه الكبرى .
- 6- تقييم مدى استفاده من الاستثمار الاجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات (زيادة وتنوع الصادرات ،تدريب وتوظيف العماله ونقل التقنيه والبحث والتطوير) .
- 7- انشاء مدن صناعيه جديده توزع على مناطق المملكه التي لاتوجد بها مدن صناعيه حالياً وذلك للابتعاد عن تركزها في بعض المناطق .

المصادر العربية

- 1- الادريسي ، امين محمد سعيد ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق الحقائق ، الضوابط التسهيلات مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثانية ، العدد 4 اقليم كردستان العراق ، 2003 ، ص1
- 2- سرمد كوكب جميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل ، ص 245- 24
- 3- جيل برتان ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، بيروت ، الطبعة الثانية 1982/ص15
- 4- علي ظاهر الطفيلي ، السيادة الاقتصادية الدولية : وظائفها ومنظماتها ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى 1987 ، ص35 0
- 5- صلاح وزان ، التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي ، وزارة الثقافة والارشاد القومية ، دمشق 1973 ، ص 182 – 183 .
- 6- د.هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا ، بيت الحكمه ، بغداد 2002 ، ص 15
- 7- عبد السلام ابو قحف ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 1989 ، ص 38
- 8- انطونيوس كرم . العرب امام تحديات التكنولوجيا ، سلسلة عام المعرفة . الكويت 1982 . ص 32
- 9- الإسكوا. تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك . 15 كانون الثاني 1995 ص
- 10- حسام عيسى ، الشركات المتعددة القوميات ، ص27
- 11- محمد سيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1978 ، ص 49 .
- 12- عباس خضير عباس . اثر الشركات المتعددة الجنسية في مستقبل التنمية الاقتصادي العربي في بلدان مختاره ، ص 63- 64
- 14- غسان الرفاعي (السياسات الاستثمارية ومحددات التدفقات الراسمالية الى الدول العربية) ندوة افاق التنمية العربية في التسعينات ، تحرير سعد نجار ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي العربي ، البحرين شباط 1993 ص78 .
- 15- ستيجنكلانزو وسودار شانغوبتو (هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اليها) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (31) والعدد (3) سبتمبر 1994 ، ص62
- 16- رجب محمد شقلايو (التعرف على اهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان نحو مناخ استثماري افضل . ليبيا ، طرابلس 2006 ، ص13
- 17- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1997 – 2007) العدد(25) الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، 2005 ، ص7 – 36
- 18- الجداول من عمل الباحث واستخراج النسب استنادا الى صندوق النقد العربي وتقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة (1995 , 97 , 2000 , 2005 , 2006 , 2009 , 2010 , 2013 ,)

المصادر الجنبية

1. Manual R. Agosin (policy Analysis and Research . Trends and Issues FID)
2. UNCTAD (world investment report 2000 : Cross – border and Acquisitions and Development) Or view . Op . p . 9
3. Unctad world investment 2000 pp71 – 93-3
4. mark cook & coirifarquharson , business, economic, pitman publishing great, london, ferist published, 1998. p503
5. Hussien Aasrag (foreign direct investment development policiecs in tne arab countries) op, cit, p16
6. UNCTAD(world investment report 2000: cross – border mergers and acquisitions and development) overview, op, cit, p9
7. UNCTAD(world investment report 2005 : Transnational corporations and the internationalization of R&D) overview, op, cit, p1